



بيان صادر عن المجلس اللبناني الأميركي للديمقراطية

تشعبات وعواقب "قانون مسائلة سوريا واستعادة سيادة لبنان"

عودتنا وسائل الإعلام السورية واللبنانية المسيرة سورياً طوال السنوات الماضية الأربعة على نشر تقارير وأخبار وبيانات ملفقة تشكك بمصداقية وفاعلية ولبنانية "مشروع قانون مسائلة سوريا واستعادة سيادة لبنان"، وتصويره بالعمل المعادي للعرب. كما دأبت لغرض في نفس يعقوب، على تكرار لصقه "بمجموعات الضغط الإسرائيلية" في الولايات المتحدة، وربطه كلياً بالمصالح الإسرائيلية.

في نفس الوقت لم تتوقف محاولات السلطات الحاكمة في سوريا ولبنان من التقليل من مفاعيل "مشروع القانون" هذا، والتبجح بعدمية مفاعيله على سوريا، وهيمنتها على لبنان، وغالباً ما وصفته بـ "مشروع قانون" دون أنياب. بعد إقراره وتحوله إلى قانون ملزم والمباشرة بتنفيذ العقوبات الواردة فيه، يتوجب على كل من تجاهله وتعمى عن مفاعيله أن يواجه الحقيقة، ويستفيق من الأوهام، ويخرج من التوقع الذي سجن نفسه فيه.

إن الحقيقة الصافعة التي لا يجهلها حكام الشام وبيروت، هي أن "قانون مسائلة سوريا واستعادة سيادة لبنان" هو ثمرة عمل دؤوب ومتواصل طوال أربع سنوات "المجموعة الضغط اللبنانية في الولايات المتحدة"، وبشكل خاص حصيلة نضال المجلس اللبناني الأميركي للديمقراطية.

لقد تم إعداد بنود مشروع القانون بالتشاور المكثف مع هذا المجلس ومن ثم تم تقديمه لمجلسي التشريع الأميركيين من قبل نواب أميركيين يلقون دعماً كبيراً من الجالية اللبنانية الأميركية. قامت "مجموعة الضغط اللبنانية" بالتعاون مع اللبنانيين الأميركيين المنتشرين في كافة الولايات بمجهود مشهود له ومتواصل لجهة الاتصال بكل أعضاء مجلسي النواب والشيوخ الأميركيين دون استثناء، وهؤلاء المشرعون يعرفون تمام المعرفة كم كان مثابراً وناشطاً عمل اللبنانيين الأميركيين معهم، حيث أنه لم يمر يوم واحد دون أن تكون فيه مقابلات واتصالات مكثفة وتبادل رسائل.

لقد أصبح "مشروع القانون" واقعاً ملموساً بفضل جهود اللبنانيين، وبنتيجة ثابرتهم وإيمانهم بقضيتهم المحقة. وهذا أمر ظاهر لكل من يريد أن يرى، وعيناه غير معصوبتين. والعمل الدؤوب هذا شمل أيضاً البيت الأبيض الذي بدل مواقفه نتيجة ضغط مجلس النواب والجالية اللبنانية الأميركية.

رغم إمام حكام الشام وبيروت ووسائل إعلامهما التام بكل هذه الوقائع والحقائق، فقد قرروا جميعاً التعمي عن رؤيتها مصريين على تجاهل وجودها. فاستمروا في ادعاءاتهم الملفقة مدعين أن الإسرائيليين هم "القوة الدافعة" لمشروع القانون. كما أن معظم وسائل إعلامهم تشير حالياً لهذا القانون المميز بـ "قانون محاسبة (معاينة) سوريا"، وليس بمسماه الحقيقي: "قانون مسائلة سوريا واستعادة سيادة لبنان".

تمكن اللبنانيون في أميركا الديمقراطية الحرة من التعبير عن آرائهم ومواقفهم دون كبت أو قهر، على عكس ما هو حالهم المأساوي في لبنان المحتل، فجاء صوتهم صارخاً ومدوياً من كافة الولايات، مطالباً بانسحاب سوريا من وطنهم الأم، ليعود سيداً حراً ومستقلاً، ومشدداً على ضرورة تحميل سوريا عواقب أفعالها.

يدعي السياسيون والصحافيون السوريون وبعض اللبنانيين أن "القانون" لا يشكل تهديداً حقيقياً لسوريا وهيمنتها على لبنان. علماً أنه وقت طرح "مشروع القانون" على مجلس النواب الأميركي تبجح هؤلاء وادعوا أنه بدون أنياب. وعندما تم عرضه مجدداً السنة التالية، حافظوا على نفس مظاهر الاستهتار الخادعة مفضلين الكذب على الذات والانسلاخ الطوعي عن رؤية الحقيقة الساطعة. وفي حين استمرت مظاهر ثقنتهم المزيفة بالذات على حالها، تابع اللبنانيون الأميركيون نشاطهم المكثف مركزين على مجلسي النواب والشيوخ والبيت الأبيض، فتحقق لهم في نهاية المطاف ما أرادوه وما إليه سعوا، وها هي العقوبات تُفرض على

سوريا من خلال المرسوم الرئاسي، وسوف يكتشفون أن القانون هو أداة فاعلة جداً لتحرير لبنان وهم لم يتعاملوا مع مثيل له من قبل!!!.

ننصح رموز الحكومتين في لبنان وسوريا بقراءة الجزء الثالث (ii) (A) من المرسوم الرئاسي بتأني، الذي نصه: " كل الممتلكات والحصص والأسهم (للأفراد التاليين) الموجودة في الولايات المتحدة، والتي في متناول الولايات المتحدة، أو تلك التي في حوزة أو سلطة أشخاص أميركيين، بما في ذلك فروعهم الموجودة عبر البحار، يُحجز عليها، ولا تُدفع، ولا تُحول، ولا تُصدر، ولا تُسحب، ولا يتم التعامل بها من قبل الأشخاص الذين تقرر سكرتارية وزارة المالية، بالتشاور مع وزارة الخارجية، إنهم يقومون أو قاموا بتقديم مساهمة ذات شأن في استمرارية الوجود العسكري والأمني للحكومة السورية في لبنان". إن القراءة الدقيقة لهذه الفقرة تبين بوضوح، أنه من الآن وصاعداً، أي فرد أو مؤسسة (كيان)، أكان سورياً، لبنانياً، أو أميركياً، ساهم أو يساهم بأي (عمل أو قول) ذات شأن للاحتلال السوري للبنان، سيكون عرضة لتجميد تام لكل موجوداته وممتلكاته في أميركا. هذا البند لا بد وأنه سيصيب بالقشعريرة كل الدمى السورية في لبنان من القمة إلى القاعدة، رسميين وسياسيين وغيرهم على حد سواء. كما أن أي تصريح أو إفادة من قبل أي شخص يدعم من خلالهما الاحتلال السوري للبنان يمكن وسوف يجعله عرضة لتجميد كل ممتلكاته وموجوداته في الولايات المتحدة.

ليعلم من يعينهم الأمر أن اللبنانيين الأميركيين الذين حققوا إنجاز "القانون"، اخذوا على عاتقهم تشكيل لجان مراقبة مكونة من رجال قانون محترفين ومتطوعين، مهمتها التدقيق والتحقيق والتوثيق والتبليغ عن كل إفادة أو عمل يساند استمرار الوجود العسكري السوري في لبنان. وبنية هؤلاء اللبنانيين اللجوء لكافة المراجع الأميركية القانونية والقضائية لضمان أولاً تنفيذ العقوبات الرئاسية بالكامل، وثانياً أن موجودات الأشخاص والمؤسسات التي تساهم ببقاء الوجود العسكري السوري في لبنان ستجمد بشكل دائم طبقاً لبنود "القانون".

تروج وسائل الإعلام أنه لن يكون للعقوبات أي تأثير على سوريا، لأن هذه الأخيرة سوف تتابع أعمالها كالمعتاد من خلال لبنان باستعمال شركاته وبنوكه. ليأخذ أصحاب الشركات والبنوك هؤلاء علماً مسبقاً بأن المرسوم الرئاسي واضح جداً بهذا الخصوص، وهو ينص صراحةً على أن أي فرد أو مؤسسة (كيان) يساعد في عمليات تلاعب ومراوغة بما يخص تنفيذ أي من العقوبات، سوف يكون عرضةً هو نفسه للعقوبات عينها. وطبقاً لبنود القانون "الخالى من الأنياب"!!! فإن أي بنك يستعمله السوريون للالتفاف على العقوبات سوف تجمد موجوداته، ويوضع على نفس القائمة الأميركية التي وضع عليها البنك السوري، والبنك السوري اللبناني التجاري.

حان الوقت ليقرر كل الرسميين، أعضاء الحكومة اللبنانية "المسورنين"، ماذا يريدون، وأي مسار سيسلكون!! فإما الاستمرار بمساندتهم الوجود السوري في بلادهم، وبالتالي تعرضهم لنفس العواقب التي يتعرض لها السوريون، أو أن يغيروا من مسارهم بشكل أساسي، ويبدأون العمل لبناء لبنان حر مستقل ينعم بالسلام والحبوكة.

نأمل أن يكون شأن إنجاز القانون الفاعل هذا، رسالة ليس فقط لسوريا ولدماها في لبنان، وخلصتها أن زمن التغيير قد حل، وإنما أيضاً رسالة صارخة للبنانيين، مفادها أن السعي وراء الحقوق هو السبيل الوحيد والمؤثر للحصول عليها. إنه مقابل كل أميركي لبناني عمل بكذ وإيمان وعناد للتسويق "المشروع القانون"، كان هناك مئة من المترددين المشككين الذين أصروا على أنه لن يرى النور، بدلاً من أن يسألوا نفوسهم كيف يمكنهم مد يد المساعدة.

خلاصة القول: الإنجاز التاريخي "لقانون مسائلة سوريا واستعادة سيادة لبنان"، والرسوم الرئاسي الأميركي بشأن العقوبات الواردة فيه، يبينان بجلاء قدرات وتأثير وفاعلية أبناء الجالية اللبنانية الأميركية إن هم عرفوا كيف يوظفونها. بالمزيد من الجهد والتماسك والتفكير الإيجابي سوف يكون بمقدورنا اجتياز كل الحدود وتحطيم القيود، وتخطي العوائق، وتحقيق ما نسعى إليه من أجل صيانة حرية وسيادة واستقلال وطننا الأم، وتحريره من نيري الاحتلال وحكم الواجهات.

رئيس المجلس

طوني حداد

17/5/2004